

## 2 نظام النقد الدولي:

مثلا انه من الضروري وجود سلطة نقدية محلية تتولى توفير عرض النقد وسيولة محلية للنشاط الاقتصادي للبلد كذلك فإن وجود نظام نقدي دولي يعد شرطا ضروريا لتمكين التجارة الدولية من النمو بشكل يحقق مصالح مختلف.

فالنظام النقدي الدولي له دور مهم في تنظيم وتسيير العلاقات الاقتصادية الدولية وفي الأوضاع الاقتصادية التي تعيشها دول العالم جميعا سواء كانت متقدمة أو نامية إضافة إلى تأثيرها بهذه الأوضاع. كما قلنا انه يجب على كل دولة أن تسير وفق نظام نقدي مسطر لها يجب على العالم أن يسير وفق نظام نقدي هو الآخر. ومن هنا نبحث عن هذا النظام النقدي الدولي ومراحله عبر الزمان.

ا: ماهية النظام النقدي الدولي:

يؤخذ اسم النظام النقدي من السلعة التي تثبت وحدة النقد بدلالته فإذا ما تم تثبيت عملة دولة ما بالنسبة للذهب قيل أنها تتبع قاعدة الذهب وإذا تم ربط العملة بالذهب والفضة قيل أنها تتبع نظام المعدنين وإذا تم ربطها بالفضة قيل أنها تتبع قاعدة الفضة وإذا لم يتم ربط عملة الدولة بأي معدن قيل أنها تتبع النظام الورقي. وان الحاجة إلى وجود نظام نقدي ظهرت باتساع المبادلات والعلاقات الاقتصادية الدولية وكذا التعدد الواسع للعملة والتي ظهر معها عدم استقرار أسعار صرف هذه العلاقات إزاء بعضه البعض أي حدوث تقلبات على مستوى أسعار صرفها.

1-1: مفهومه:

لقد تعددت مفاهيم نظام النقد الدولي باختلاف وجهات نظر الجهات التي تناولتها لكنها في النهاية وان اختلفت في نقاط تتفق في كثير من المبادئ التي يقوم عليها النظام وفيما يلي بعض التعاريف للنظام النقدي الدولي. " هم مجموعة من العلاقات النقدية الدولية المنبثقة عن التجارب العملية والاتفاقات الدولية التي يتواجد في ظلها وسيلة أو وسائل دفع تقبل في تسوية الحسابات الدولية أو باعتبار آخر هو النظام الذي يوفر ما يطلق النقد الدولي أي ذلك الشيء الذي يستخدم وسيط للمبادلات الدولية ومقياس للقيمة الأجنبية ومستودعا لها أو ما يسمى بالسيولة الدولية".

ويعرف أيضا

" هو مجموعة من القواعد والآليات المرتبطة بتنظيم الأوضاع النقدية لمختلف دول العالم بما يكفل تمويل حركة التجارة الدولية المتعددة الأطراف ونموها بصورة جيدة واستقرار العلاقات الاقتصادية الدولية دون أن يترتب عن ذلك حدوث أزمات واضطرابات اقتصادية"

2-1: عناصره:

إن قيام نظام دولي يستوجب توفر جملة من العناصر ومن أبرزها نذكر ما يلي:

1 وجود وسائل يتم من خلالها عمل النظام وتتمثل في وسائل تسوية المبادلات والالتزامات الدولية وقد تكون هذه الوسائل عبارة عن ذهب أو عملات ارتكازية أو أصول تطرحها المؤسسات النقدية التي تتمتع بالقبول الدولي العام مثل حقوق السحب الخاصة وغيرها من الأشكال المقبولة كوسائل تسوية على النطاق العالمي:

1 الذهب : يدخل الذهب في السيولة الدولية نظرا لإمكانية اقتراضه أو حتى رهنه وهناك صعوبة في قياسه نظرا للتبدلات في أسعاره في الأسواق العالمية ولا يتوقع في المستقبل أن يلعب أكثر من دور ثانوي في تحديد حاجة العالم إلى السيولة الدولية.

2 العملات الارتكازية : وهي بالأساس عملة وطنية تتمتع بالقبول العام في الوفاء بالالتزامات خارج حدود دولتها ووظائفها في المجال الدولي هي نفس الوظائف التي يتعين عليها القيام بها في الاقتصاد المحلي ويعد الدولار الأمريكي العملة الدولية الرئيسية.

3 أصول المؤسسات النقدية الدولية: وهي إما احتياطي في الصندوق النقد الدولي أو حقوق السحب الخاصة أو غيرها.

2 توفر إجراءات يتم من خلالها تسيير التدفقات النقدية لتسهيل المبادلات الدولية وتسويتها وتطورها واستقرارها.

3 وجود ترتيبات مؤسسية لتسهيل عمليات التمويل الدولي.

4 وجود قوة مركزية لقيادة النظام النقدي الدولي وتمثل هذه القوة في وجود مؤسسات تنظيمية تتولى إدارة وتوجيه عمل النظام صندوق النقد الدولي الذي يسهل عمل هذا النظام ويقوم بتوجيهه نحو تحقيق أهدافه في مجال توفير الاستقرار النقدي الدولي.

5 وجود آلية تكيف لموازن مدفوعات دول العالم.

6 توفير آلية يتم من خلالها تسيير عمل هذا النظام وتمثل في الإجراءات التي يمكن أن تتخذ لتحقيق الكيفية التي يعمل بها وتيسر هذا العمل.

II: مراحل تطور النظام النقدي الدولي:

إن لكل نظام نقدي ظهر على المسرح الدولي من وقت إلى آخر هيكل من القواعد والآليات والمؤسسات تمكن من خلالها القيام بتلك الأعباء وقد ظهر هيكل كل نظام من أوضاع اقتصادية وسياسية سادت في تلك الفترة وكان منسجما معها ويمكن القول أن العالم قد عرف ثلاث نظم نقدية مختلفة وتشمل تلك النظم قاعدة الذهب الدولي الذي عمل خلال نهاية القرن 19 وبداية القرن 20 ونظام بريتون وودز الذي استمر من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى غاية بداية السبعينات ونظام التعويم المدار الذي ساد منذ تلك الفترة إلى الآن. وستتبع كل مرحلة على حدى:

II-1: نظام النقد الدولي منذ بداية القرن 19 حتى الحرب العالمية الثانية " قاعدة الذهب ":

لقد ظهر هذا النظام في مطلع القرن 19 وساد العالم في الربع الأخير منه واستمر إلى ما قبل الحرب العالمية الأولى أم ما هو نظام القاعدة الذهبية فهو: نظام يكفل التداول الحر لقطع المسكوكات الذهبية ويؤمن في الوقت نفسه حرية عملية تبديل أشكال النقد بالذهب كما يؤمن على الصعيد الخارجي حرية تصدير واستيراد هذا المعدن الأصفر من دون قيد أو شرط ولا غرلة إذ قلنا أن القسم الساحق من دول العالم طبق هذا النظام في النصف الثاني من القرن التاسع عشر فأصبح هذا النظام هو نظام الداخلي والدولي على حد سواء.

فقد كانت بريطانيا من أولى الدول التي تبنت هذا النظام وكان ذلك من بداية القرن 19 باعتبارها المركز الأول

للاقتصاد العالمي لما لها من قوة اقتصادية وعسكرية في معسكراتها التابعة لها مما جعل الجنيه الإسترليني هو العملة القابلة للصراف إلى ذهب والمقبولة في تسوية الالتزامات والمعاملات الدولية في تلك الفترة حيث اعتمدت وزنا معيناً من الذهب ليمثل الوحدة النقدية الأساسية وفي عام 1870 انتشر نظام الذهب ليشمل دول أخرى مثل ألمانيا فرنسا الولايات الأمريكية حتى جاء عام 1900 أصبحت فيه جميع الدول تقريباً قد أخذت بقاعدة الذهب باستثناء الصين والمكسيك اللتان فضلنا الاستمرار في العمل بقاعدة الفضة.

وفي ظل قاعدة الذهب قامت الدول بربط عملاتها بوزن معين من الذهب وعلى أساسه يتحدد سعر صرف العملات إزاء بعضها البعض وقد تحقق ذلك بشكل فعلي بعد أن أوصى المؤتمر النقدي الدولي الذي انعقد في باريس 1876 بين عدد من الدول الأوروبية باستخدام نظام الذهب العالمي.

وان قيام نظام الذهب يقتضي توفر جملة من الشروط يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

1 تحديد وزن وعيار الوحدة النقدية ويقصد بالوزن الإجمالي للمسكوكات أما العيار فيقصد به الوزن الصافي للذهب في المسكوكات.

وفي ظل سيران قاعدة الذهب فإننا أسعار صرف العملات وتبادلها يتحدد على أساس ما تحتويه كل منها من ذهب مقارنة بغيرها من العملات الأخرى ويطلق على سعر الصرف في هذه الحالة سعر التعادل أو التوازن فإذا افترضنا أن الحكومة البريطانية حددت الجنيه الإسترليني بغراميين من الذهب الصافي والحكومة الأمريكية حددت الدولار بغرام من الذهب الصافي فيكون سعر الصرف بين البلدين واحد جنيه يساوي اثنان دولار.

2 حرية استيراد وتصدير الذهب أي حرية نقله بين مختلف الأقطار دون أي قيود وهذا للحفاظ على استقرار أسعار الصرف لعملة الدولة.

3 حرية تحويل المسكوكات الذهبية إلى سبائك ذهبية حتى لا تصبح القيمة الاسمية اقل من القيمة السلعية للوحدة النقدية (الذهب كسلعة والذهب كعملة).

4 حرية تحويل السبائك الذهبية إلى قطع نقدية ذهبية دون أن يتحمل حامل السبيكة أية نفقات عن هذا التحويل حتى لا تختلف القيمة الاسمية عن القيمة السلعية للوحدة النقدية الذهبية .

إن هذه الشروط التي فرضت على نظام الذهب أكسبته ثقة الجمهور مما جعل الذهب يلعب دورا رئيسيا كوسيلة تسوية المبادلات الدولية حيث أصبح هو العنصر الأساسي في التنظيم الذاتي للأوضاع الاقتصادية الدولية حيث كانت جميع الحسابات التجارية بين مختلف الأقطار تسوى من خلال مبادلات الذهب.  
مز يا قاعدة المسكوكات الذهبية:

1 ثبات أسعار الصرف في ظل هذا النظام الأمر الذي ساهم في نمو وتنشيط التجارة العالمية وزيادة الاستثمار الدولي خلال القرن التاسع عشر.

2 الذهب آلية لتصحيح الاختلالات في موازين مدفوعات الدول المتبادلة وهذا من خلال التوازن التلقائي بين الصادرات والواردات ولتوضيح عمل هذه الآلية نفترض حدوث اختلال وعدم التوازن ويتمثل في الحالتين التاليتين:  
أ- في حالة زيادة الصادرات عن الواردات (فائض): معناه زيادة الطلب الخارجي على العملة المحلية وارتفاع سعر صرفها الأمر الذي سيؤدي إلى:

\* حصول فائض في الميزان التجاري يؤدي حدوث زيادة لدخول الذهب يؤدي زيادة الطلب النقدي يؤدي ارتفاع الأسعار يؤدي زيادة في المعروض النقدي نتيجة انخفاض الطلب على السلع المحلية وهذا لارتفاع أسعارها قياسا بالسلع الأجنبية يؤدي انخفاض الطلب على العملة المحلية يؤدي انخفاض سعر صرفها وبالتالي تتعادل مع ما تحتويه العملات الأخرى من ذهب وهنا يتحقق التوازن.

\* في حالة زيادة الواردات عن الصادرات (عجز): وهذا يعني زيادة الطلب على الصرف الأجنبي الذي سيؤدي إلى ارتفاع أسعار العملات الأجنبية قياسا بالعملة الوطنية يؤدي حدوث عجز وبالتالي تصدير الذهب لتغطيته يؤدي انخفاض عرض النقد المحلي يؤدي انخفاض الطلب النقدي يؤدي انخفاض الأسعار يؤدي زيادة الصادرات إلى العالم الخارجي يؤدي زيادة الطلب على العملة المحلية لتسديد أثمان صرفها مقارنة بالعملة الأجنبية يؤدي بالتالي إلى عودة التوازن .

3 لقد ساهمت قاعدة الذهب على الصعيد الدولي في استقرار ونمو التجارة الدولية وهذا النمو كان على حساب المستعمرات والدول المتخلفة وزيادة الفائض لدى الدول الرأسمالية إضافة إلى سرعة وحرية تحركات رؤوس الأموال.

## انهيار قاعدة الذهب:

كان نشوب الحرب العالمية الأولى أولى صدمة أساسية لقاعدة الذهب وللسياسات التي تدعمها حيث لوحظ أن دول العالم عموماً اتجهت نحو التوقف عن العمل بهذا النظام حيث لم يكن بالإمكان أن تعمل قاعدة الذهب في ظل تلك الأوضاع. حيث اضطرت الدول المتحارب إلى تعليقها لان الحرب لسيعتها وشمولها قد استهلكت أموال طائلة فاقت موارد أي دولة من الدول المتحارب وحتى أن الموارد التقليدية لم تكن تكفي إلا لسد جزء يسير منها وأصبح لابد من اللجوء إلى البنوك المركزية من أجل إصدار نقود إضافية ولكن المصارف المركزية في ظل القاعدة الذهبية لا تستطيع أن تصدر كمية إضافية لأنها مقيمة بعملية التبدل أي ضماناً بتبدل الذهب بالأوراق المصرفية فكان من جراء ذلك أن عمدت الحكومات المتحاربة إلى إعفاء مصارفها المركزية من عملية التبدل هذه وقررت التداول الإلزامي للأوراق المصرفية أي علقت نظام قاعدة الذهب. وقد نظرت جميع الأطراف للتخلي عن قاعدة الذهب على أنها خطوة مؤقتة حيث كان من المتوقع أن تعود قاعدة الذهب للعمل بكل مظاهرها بإنهاء الحرب .

أهم الأسباب التي أدت إلى انهيار قاعدة الذهب :

1- التفاوت بين إنتاج الذهب ونمو التجارة الدولية ففي الوقت الذي ينمو فيه إنتاج الذهب سنوياً بمعدل 2% تنمو التجارة الدولية بمعدل 11% مما يعني عدم إمكانية عدم قدرة الذهب المتوفر عالمياً على مسايرة التجارة الدولية.

2- نشوب الحرب أدى إلى تركيز الذهب بيد الدول المتحاربة لغرض استخدامه في تمويل مشترياتها العسكرية لقاء إصدار العملات الورقية اللازمة للتداول المحلي .

العودة إلى نظام الذهب وانهياره: بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى حاولت الدول العودة إلى نظام المسكوكات الذهبية إلا أن ذلك كان متعذراً نظراً للحجم الكبير من الأوراق النقدية الموجودة فقي التداول وتعرض اقتصاديات العالم إلى حالة التضخم النقدي وبدلاً من العودة إلى نظام المسكوكات الذهبية عاد العالم إلى نظام جديد أطلق عليه اسم " نظام السبائك الذهبية" فقد عادت المملكة المتحدة الذهب خلال الفترة 1925-1931 ففي ظل هذا النظام الجديد لم تعد العملة المتداولة ذهباً بل يتم تداول الأوراق النقدية والقطع النقدية المساعدة الإلزامية وان هذه العملة ترتبط بمقدار معين من الذهب الموجود في خزائن البنك المركزي واعتبرت العملة الورقية والمعدنية المساعدة في ظل نظام المسكوكات الذهبية غير قابلة للاستبدال بالذهب أي أن الفرد لا يستطيع أن يتقدم إلى السلطات النقدية وان يسلمها أو قان نقدية ويطلب بدلها الحصول على سبيكة ذهبية.

وفي ظل هذا النظام يكتفي البنك المركزي الاحتفاظ بكمية من السبائك الذهبية في خزائنه مقابل الكتلة النقدية الورقية والمعدنية المساعدة المطروحة في التداول سواء بما يعادله من الذهب أو أن يكون الغطاء الذهبي بنسبة محددة منها.

## انهيار قاعدة السبائك الذهبية:

بالرغم من أن قاعدة الذهب قد استطاعت التعايش مع ظروف الحرب الأولى والتغيرات الاقتصادية بعد الحرب فإنها لم تستطع تحمل الكساد العظيم فباقتراب نهاية العشرينات كانت اقتصاديات الدول الصناعية تتجه نحو الركود وكان للكساد الأمريكي عام 1929 آثاراً على الاقتصاديات في جميع أرجاء العالم فقد أدى انخفاض مستوى الدخل الأمريكي إلى انخفاض كبير في واردات أمريكا ويعني ذلك تقلصاً في صادرات الدول الأخرى وأدى ذلك إلى انكماش في اقتصادياتهم ولم تنخفض واردات أمريكا فحسب بل انخفض أيضاً تفق رأس المال الأمريكي للخارج ووجدت معظم الدول الأجنبية موازين مدفوعاتها في عجز وتزيد تفق ذهبها إلى الخارج بسرعة مخيفة.

وعندما وجدت الدول أن احتياطياتها الذهبية توشك أن تنتهي سلكت طرقا مختلفة فمعظم المصدره للمواد الأولية لا تملك إلا قدرا محدودا من احتياطيات الذهب لذلك اختارت هجر قاعدة الذهب وسمحت لقيمة عملاتها بالانخفاض في أسواق العملات الأجنبية وفرضت قليل من الدول قيود على الصرف لتحد من مدفوعاتها مقيمها إلى الأجنب وأدى ذلك إلى جعل عملاتها غير قابلة للتحويل وإخراجها من التعامل الإيجابي بنظام الذهب بينما تمسكت دول غربي أوروبا بقاعدة الذهب.

وجاءت الضربة القاضية لقاعدة الذهب الدولية عام 1931 وكانت نتيجة لما خيل للجميع حينئذ انه حادث منعزل حيث اتخذ الأفراد يسحبون أرصدهم نتيجة الفرع من البنوك النمساوية التجارية الكبيرة و انتشرت بعدها إلى البنوك الأخرى على طول البلاد ومن ثم انتشر الفرع إلى البنوك الألمانية وعندما واجهت الحكومة الألمانية نفقات للخارج ومضاربات على مستوى كبير فرضت قيود على الصرف وتبعها عدد من الدول الأخرى في ذلك ثم امتد الفرع إلى إنجلترا فقررت إلغاء التزامها ببيع الذهب وتركت الإسترليني معوم وقامت دول عديدة أخرى تربطها علاقات تجارية ومالية مع إنجلترا بتعويم عملاتها مع الإسترليني مقابل الدولار والذهب .

وتخلت الولايات المتحدة الأمريكية عن قاعدة الذهب عام 1933 ليس نتيجة ضغط ميزان المدفوعات ولكن رغبة في علاج مشكلاتها الداخلية ونظرا لأوضاع النقدية خلال الثلاثينات غيرا لمستقرة فقد كانت هناك فترات سمح فيها بتعويم العملات حتى عندما كانت أسعار الصرف ثابتة تم تغير أسعار الصرف الرسمية وكانت هناك حالات تقوم فيها الدول بتخفيضات في قيمة عملاتها بشكل تنافسي بهدف حماية مبيعاتها من الصادرات وتقييد الواردات وبعد انتهاء الكساد وباقتراب الحرب العالمية الثانية شعر معظم المر قبين أن العودة للأوضاع المضطربة التي سادت في الثلاثينات لن يكون مقبولا وكان شعورهم إن من الضروري تصميم نظام نقد دولي يضمن قابلية التحويل للعملات والاستقرار النقدي ولعبت الرغبات دورها في تشكيل نظام بريتون وودز للنقد الدولي الذي تم تبنيه بنهاية الحرب العالمية الثانية .

وعموما فان ثمة عوامل واضحة كانت تنخر في صلب هذا النظام منذ نشأته وكان من الطبيعي أن تهك قواه وتجعله ينهار:

أولا: إحجام بعض من الدول الرأسمالية عن رسم سياستها الاقتصادية والنقدية الداخلية على أساس التوافق بين مستويات الأسعار المحلية والأسعار العالمية ون هنا قامت بعزل تأثير حركة دخول وخروج الذهب على كمية النقود المتداولة.

ثانيا: الخلل الواضح الذي طر على هيكل أسعار الصرف بين العملات القوية بعد العودة لقاعدة الصرف بالذهب فالدول التي عادت إلى القاعدة الذهبية على أساس تثبيت سعر صرفها عن مستواه السابق قبل الحرب عرفت عجزا شديدا في ميزان مدفوعاتها وكابد اقتصادها مشاكل البطالة وتدهور معدلات النمو (حالة بريطانيا) أما الدول التي عادت لقاعدة الذهب بعد أن خفضت سعر صرفها عن مستواه السابق للحرب فقد استفادت من ذلك حيث زادت قدراتها التنافسية على التصدير وعلى جذب الذهب إليها (حالة فرنسا).

ثالث: النظام الشاذ للمدفوعات الخارجية الذي نشأ نتيجة لديون وتعويضات فمعظم دول أوروبا خرجت من الحرب دائنة لألمانيا ومدينة للولايات الأمريكية ومن هنا نشأت صعوبات واضحة لكل هذه الدول في كيفية إدارة وتمويل التحويلات التي تلزم لحساب العمليات الرأسمالية.

رابعاً: خلقت آلية عملية قاعدة الصرف بالذهب بعد العودة إليها مشكلة حادة في السيولة الدولية بسبب تكديس الذهب فيها وهو ما يخرج عما تقتضيه قواعد اللعبة وقد ذلك إلى تعثر واضح في الدول ذات العجز وسقط بذلك شرط هام وهو حرية تصدير واستزاد الذهب .

II-2:النظام النقدي الدولي من الحرب العالمية الثانية حتى 1971 " بريتون وودز":

بعد أن اندلعت نيران الحرب العالمية الثانية سار العالم على صعيد النقد الدولي خبط عشواء حيث إن كل دولة كانت تتخذ الإجراءات التي تحفظ مصالحها الخاصة فقط دون النظر أو الاهتمام بما ستحدثه هذه الإجراءات من آثار سيئة بالنسبة للآخرين ولخروج من هذه الفوضى وحتى لا يضع العالم في وضع يشبه الوضع الذي اصفرت عنه الحرب العالمية الأولى وعندما لاحت بوادر النصر سنة 1944 سارع المسئولون إلى عقد مؤتمر دولي في بريتون وودز لوضع الأسس العامة لتنظيم الأوضاع النقدية على الصعيد الدولي وتنمية التجارة الخارجية وحركة رؤوس الأموال. وقد حضر الاجتماع 44 دولة قدمت خلالها مقترحات لإرساء قواعد نظام اقتصادي دولي جديد أكثر عدالة واستقرار من السابق.

وقبل انعقاد مؤتمر بريتون وودز كان قد طرح أمام المؤتمرين مشروعين أحدهما تقدمت به المملكة المتحدة على لسان مبعوثها الاقتصادي الكبير اللورد كينز وكانت الولايات المتحدة الأمريكية قد تقدمت بمشروع ثان على لسان ممثلها الاقتصادي هاري هو ليت فقد تقدمت انكلترا بمشروع اللورد كينز 7 ابريل في حين تقدمت أمريكا بمشروع هاري هو ليت في 5 ابريل 1943.

على أن أهم ما قدم من اقتراحات في هذا الصدد فإنه يرجع إلى كينز في " اقتراحات لاتحاد دولي للمقاصة" وإلى هو ليت الذي يعتبر المصمم الحقيقي الصندوق النقد الدولي. وقد حاول كينز أن يطبق في الاقتراحات التي قدمها في كتابته السابقة له وقد تميزت هذه الاقتراحات بالشمول وسعة الخيال.

وتقوم الأفكار الأساسية عند كينز على إنشاء اتحاد دولي للمقاصة بحيث يدير النقود الدولية بحجم يتفق مع تحقيق مستوى مرتفع من النشاط الاقتصادي في دول العالم.

وتتكون هذه النقود الدولية من وحدات أطلق عليها اسم بانكور " Bancor" تتمثل في مجموع مسحوبات من الدول الأعضاء من الاتحاد الدولي للمقاصة وقد حددت حصة الأعضاء بالسحب وفقا لقواعد معينة أما قيمة البانكور في تسوية معاملاتها الدولية .

وتستخدم كل دولة حصتها من السحب من وحدات البانكور لاستخدامه مع الذهب في تسوية مدفوعاتها الدولية

ويقوم هذا الاتحاد على مبدأ المقاصة ويجوز للاتحاد أن يفتح إتمادات للأعضاء بالسحب من البنك في حدود معينة ولا يحتاج الاتحاد لبدأ عمله إلى أي ودائع ذهبية أو من العملات فأصوله عبارة عن القيود الحسابية التي تقيد في الحساب الدائن فيه رأس م البنوك المركزية للدول المختلفة.

وقد نظم كينز في اقتراحاته قواعد البانكور على النحو الآتي:

يجوز لدولة العجز أن تسحب ربع حصتها في السنة بدون قيود أما إذا زاد العجز على ذلك فأنا الاتحاد يجوز له أن يطلب من هذه الدولة إما تخفيض عملتها أو فرض رقابة على حركات رؤوس الأموال أو أن تتنازل للاتحاد عن جزء من احتياطياتها من الذهب والعملات الأجنبية ولم يسمح للدولة بحال من الأحوال بسحب ما يزيد عن حصتها ، وقد تضمنت اقتراحات كينز معاملة خاصة للدولة التي تحقق فائضا بصفة مستمرة فإذا استمر هذا الفائض قائما لمدة طويلة فإننا الحقوق المقابلة بالاتحاد تلغى ويعني ذلك عملا أن كينز يحاول أن يفرض نوعا من العقوبة على الدولة التي يستمر ميزانها في حالة فائض .

ولم تقبل اقتراحات كينزو وخاصة من الولايات المتحدة الأمريكية التي رأت فيها محاولة من انجلترا للإفادة من قدرة الاقتصاد الأمريكية مع الحيلولة دون سيطرة الدولار على المعاملات الدولية ولذلك فقد قدمت اقتراحات مقابلة صاغها الاقتصادي الأمريكي هو ليت Harry White والتي وضعت فيها بعد وأسس صندوق النقد الدولي. وتقوم خطة هو ليت على إنشاء صندوق دولي لتثبيت أسعار الصرف ، وسوف الصندوق حسابات دائنة ومدينة تقيد فيها الأرصدة باليونيتاس وهي وحدة مثلها مثل البانكور ففي هذا السبيل تقوم الدول الأعضاء بإيداع حصص تتكون جزئيا من الذهب ومن عملاتها المحلية ومن بعض اذونات الحكومات وتستطيع التي تعاني من عجز في موازين مدفوعاتها أن تسحب من هذا الصندوق لمواجهة هذا العجز ولا تستطيع الدولة الاستمرار في شراء عملات أجنبية من الصندوق إذا زاد ما يحوزه الصندوق من عملة هذه الدولة 200 % من حصتها ويستطيع الصندوق أن يفرض على الدولة المقترضة اتخاذ بعض الإجراءات التي يراها ضرورية وعلى عكس اقتراحات كينز فإننا اقتراحات هو ليت لم تفرض أي عقوبات على الدولة التي يستمر ميزان مدفوعاتها في فائض مدة طويلة ونلاحظ أن مشروع هو ليت يقوم على مبدأ الإبداع في حين أن مشروع كينز كان يقوم على فكرة فتح الاعتماد ، وقد اهتمت خطة هو ليت بضرورة حماية أسعار الصرف والعمل على تثبيتها.

و قترح هو ليت أن يكون حجم الحصة لأي دولة على أساس دخلها القومي وما في حوزتها من ذهب وعملات أجنبية و قترح كهذا إنما يعبر عن مصالح الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت تمتلك آنذاك اكبر كمية من الذهب وتنتج أعلى دخل في العالم.

ويمكن تلخيص الفرق بين هاتين النظريتين كما يلي : تضمنت نظرية كينز اقتراحات بخصوص إنشاء مصرف عالمي وعملة عالمية ونظام موحد للمقاصة وكان مشروعه يقوم على فكرة الإيداع أن النظرية الثانية ركزت على القضايا المتعلقة بإعادة التعمير وقد تضمنت اقتراحات بإنشاء صندوق نقد دولي لتحقيق الاستقرار النقدي والنمو الاقتصادي المستمر على الصعيد العالمي ومصرف متخصص للإنشاء والتعمير ، ويقوم مشروع هو ليت على مبدأ الإيداع واهتمت اقتراحاته بضرورة حماية أسعار الصرف وتثبيتها.

وكان هذه الاتفاقية أو هذا المؤتمر هو أساس خروج أو ظهور صندوق النقد الدولي. حيث هو وكالة متخصصة من وكالات منظومة الأمم المتحدة، أنشئ بموجب هذه معاهدة، وهو المؤسسة المركزية في النظام النقدي الدولي – أي نظام المدفوعات الدولية وأسعار صرف العملات الذي يسمح بإجراء المعاملات التجارية بين البلدان المختلفة وفي الأخير لم تجد مقترحات كينز قبولا من الولايات المتحدة الأمريكية ، نظرا لأنها في ذلك الوقت كان هي الدولة الوحيدة التي يمكن أن تكون دائنة وخشيت إذا اتبع نظام كينز أن يستخدم المدينون من الدول الأخرى البانكور في الإقبال على شراء من الولايات المتحدة الأمريكية مما قد يهدد بوقوع تضخم بها ولذلك فإننا مقترحات هو ليت نجحت في أن تعتبر أساسا للتنظيم الجديد وهو ما تم الاتفاق عليه في مؤتمر بریتون وودز في يوليو سنة 1944 .

وعموما تتشابه المشروعان من حيث المبادئ الأساسية فقد تضمن كل منها:

- 1 إيجاد مؤسسة مركزية نقدية دولية.
- 2 السعي وراء تحقيق التوازن في موازين المدفوعات الدولية.
- 3 توفير ائتمان دولي للأعضاء.
- 4 العمل على استقرار أسعار الصرف.

وقد جاء اتفاق المؤتمرين متأثرا بالمشروع الأمريكي أكثر من تأثره بالمشروع الانكليزي وذلك بفضل ثرائها وقوتها ووقوف دول أمريكا اللاتينية إلى جانبها وبهذا استطاعت التغلب على معارضها.

الدعائم الرئيسية لنظام بريتون وودز:

يمكن القول إجمالاً أن نظام بريتون وودز قد قام على الدعائم الرئيسية التالية:

1- جعل المؤتمر الذهب المحور الذي يدور عليه نظام الند الدولي الجديد فاشتراط على الدول الأعضاء إعادة ربط نقدها بالذهب ، أي يجب أن تحدد كل دولة وزناً معيناً من الذهب الصافي لوحدها النقدية ، وذلك من أجل تحديد وتثبيت سعر الصرف ، ولكن هذا لا يعني حرية التبادل بالذهب ، حيث لا يسمح للأفراد ولا أي هيئة كانت بطلب الذهب مقابل الأوراق النقدية من المصرف المركزي ، إلا الدولار الأمريكي وحده أعيد تبديله بالذهب بالنسبة إلى الأرصدة الخارجية ومن هنا أخذ الدولار الأمريكي يتميز عن سائر نقود العالم ، لأنه فقط هو الذي اكتسب هذه الميزة ، وأعطى هذه الصلاحية ، وقد حددت أمريكا سعر الدولار الرسمي بالذهب ، بو قع 35 دولاراً للونصة ، وقد كان الدافع الأمريكي لجعل الدولار قابلاً للتحويل إلى الذهب بالسعر الذي حددته عاملين : العامل الأول: إن أمريكا خرجت بعد الحرب العالمية الثانية وهي تحتوي معظم الأرصدة العالمية في العالم ، التي كانت تقدر آنذاك (38) مليار دولار كان يوجد منها في أمريكا وحدها (25) مليارات أي حوالي ثلثي ذهب العالم ، أما العامل الثاني فهو رغبة أمريكا بالهيمنة السياسية والاقتصادية على العالم ، لأن الدول أصبحت غير ملزمة بالاحتفاظ بكامل أرصدها النقدية بالذهب بل كذلك بأوراق نقدية صادرة من أمريكا (دولارات) ، تلتزم أمريكا بتبديلها ذهباً عند الطلب ، بالسعر الذي حددته ، وقد سمي نظام بريتون وودز بنظام الصرف بالذهب ، لأنه أقر احتفاظ الدول في أرصدها بنقد وورقي ، قابل للتبادل بالذهب ، وهو الدولار ، يصرف ذهباً بسعر محدد وهكذا أصبح النقد الورقي المحلي لأية دولة لا يحول مباشرة إلى ذهب إلا إذا كان تابعا للدولار مقوماً به (أو الإسترليني ومقوماً به).

2- اقامة مركز نقدي دولي : يتمثل هذا المركز في صندوق النقد الدولي الذي تمثلت أهم أهدافه :  
\* اختيار أسعار التعادل وعمل على استقرارها بمعنى أن الحدود العليا والدنيا للأسعار التي يمكن تطبيقها على معاملات الصرف بين عملات الدول الأعضاء ، حيث يجب أن لا تحيد عن سعر التبادل بأكثر من 1% (ارتفاعاً أو انخفاضاً)

\* ضبط تغيير أسعار صرف العملات الوطنية لتصحيح الاختلال الأساسي في موازين مدفوعات الدول فالصندوق يوفق تلقائياً على تخفيض قيمة عملة ما إذا كان هذا التخفيض في حدود 10% من سعر التعادل لهذه العملة ، أما إذا كان أكثر من 10% فيجب الحصول على موافقة مسبقة من الصندوق ولا يمنح هذه الموافقة إلا بعد استقضاء الوضع الاقتصادي والنقدي للدولة.

\* استفادة الدول الأعضاء من الموارد العامة للصندوق بشكل مؤقت وبشروط محددة لتصحيح العجز ، هذا فضلاً عن تأمين وسائل ومصادر السيولة الدولية اللازمة لذلك.

رغم أن معظم الدول احتفظت بالتزاماتها باتفاقيات عدم فرض قيود جديدة إلا أن معظم الدول الأوروبية لم تصبح عملاتها قابلة للتحويل بالكامل إلا في نهاية الخمسينات وبداية الستينات ومنذ ذلك الوقت ظهرت التناقضات الحقيقية التي انطوى عليها نظام بريتون وودز منذ ميلاده .

فخلال الفترة 1946-1949 سجلت الموازين الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية فائضاً منظماً وبنهاية الأربعينات كانت الدول الأوروبية على طريقها للإنعاش الاقتصادي ، وذلك راجع لقرارات الولايات الأمريكية إعطاء لكل بنك مركزي أجنبي يربد التخلي عن الدولار ما يعادل ذلك من ذهب وقد جاء هذا القرار نتيجة لامتلاكه ثلاث أرباع الاحتياطي الذهبي العالمي .

وبدأت فوائض أمريكا في التناقص التدريجي وتحول فائض ميزان المدفوعات الإجمالي عام 195 إلى عجز وقد نتج عن العجز الأمريكي خلال الخمسينات تفق صافي في أرصدة الدولار قصيرة الأجل إلى أوروبا ومناطق أخرى كان يسودها نقص قوي في الدولار وبذلك أفاد عجز الولايات الأمريكية وتركم الاحتياطات الأوروبية من الدولار النظام النقدي الدولي، من حيث من حيث تقوية إمكانية الدول الأوروبية والدفاع عن سعر عملتها الرسمية في وجه خلل ميزان المدفوعات ويلعب تر كم الاحتياطات الدولار من قبل البنوك المركزية الأجنبية دورا هاما في توجيه العملات غير الدولار إلى قابلية التحويل، وبقدوم عام 1958 نمت الاحتياطات الدولار لدرجة شعرت عندها حكومات الدول انه يجب أن تبدأ في تخفيف قيود الصرف وكان هناك تقدم تجاه قابلية التحويل حتى تلك النقطة.

وقد يبدو غريبا انه عندما حقق نضام بريتون وودز هدفه وهو قابلية العملات للتحويل بدأت الثقة فيه في التدهور ولم يكن هذان التطوران منفصلين عن بعضهم البعض فتر كم الاحتياطات الدولار الذي مكن أوروبا من تحقيق قابلية تحويل عملاتها خلال الخمسينات قد أدى خلال الستينات إلى زعزعة الثقة في الدولار كعملة رئيسة في النظام وبحلول عام 1959 عندما أخذت تر كمات البنوك الأوروبية المركزية من الدولارات توجه نحو المستويات المرغوبة واجه ميزان المدفوعات الأمريكي عجزا حادا ووجدت البنوك المركزية الأجنبية نفسها تر كم دولارات بسرعة أكبر مما ترغب فيه وبعام 1960 وصلت المستحقات الأجنبية الرسمية على مخزون الذهب الأمريكي تقريبا حجم مخزون الولايات الأمريكية من الذهب جميعه وكان واضحا انه إذا استمر هذا الاتجاه سيصبح ما بحوزة الولايات الأمريكية من الذهب غير كافي لتغطية المستحقات المحتملة وفي ضوء ذلك الوضع بدأ حاملو الأصول السائلة تحويل أرصدهم من دولار إلى ذهب وعملات أجنبية وخاصة الفرنك السويسري والمارك الألماني وبدأت بذلك أسعار الذهب بالارتفاع في الأسواق الخاصة وشكلت الولايات الأمريكية وعدة دول صناعية أخرى ما يسمى "بمجمع ذهب لندن" نهاية 1961 للدفاع عن 35 دولار للأوقية من الذهب ولم يكسب الدولار بعد أزمته 1960-1961 ذلك المستوى من الثقة الذي كان يتمتع به خلال الأربعينات والخمسينات ولم يكن ذلك نتيجة ضعف معين في الاقتصاد الأمريكي ولكن المشكلة كانت تنبع من حقيقة استمرارية العجز في ميزان المدفوعات.

وفي النصف الثاني من عام 1965 وبعد تصاعد الحرب الفيتنامية زادت معدلات التضخم في الولايات الأمريكية بسرعة وكثف ذلك من الضغط لتخفيض قيمة الدولار ورغم قيام مجمع الذهب ببيع الذهب للوقوف في وجه الزيادة في الأسعار إلا انه تز يد الضغط نتيجة تز يد عجز ميزان المدفوعات الأمريكية وزيادة حدة التضخم. ونتيجة العجز المستمر في ميزان المدفوعات الأمريكي وارتفاع الاحتياطات الدولار لدى البنوك المركزية في دول أوروبا الغربية متسببة في ذلك حصول مضاربات ضد مصلحة الدولار وإغلاق أسواق اصرف في عدة دول في ابريل 1971 وقد أدت التدفقات الدولار الكبيرة إلى تعويم الكثير من العملات الرئيسية في نفس الشهر من نفس السنة. إن العجز الأساسي الذي أصاب موازين المدفوعات الأمريكية اخذ يزداد وبالمقابل زادت القوة التي تتمتع بها موازين مدفوعات الدول الأخرى في الأشهر التي تلت ابريل 1971 واستمرت المضاربات ضد مصلحة الدولار بسبب الاعتقاد أن التضخم في الولايات الأمريكية لم يكن بالإمكان السيطرة عليه حتى لو سمح بارتفاع معدلات البطالة كما أن انخفاض معدلات النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة زادت من ضعف الثقة الدولية بالدولار. إن الأعباء المالية الثقيلة التي تجمعت على الولايات الأمريكية عقب سلسلة من الأزمات أجبرت الإدارة الأمريكية أخيرا إلى إيقاف تحويل الدولار إلى ذهب وكانت أزمة أوت 1971 وإعلان أمريكا عن إلغاء قابلية تحويل الدولار إلى ذهب هو إعلان عن إنهاء العمل بقاعدة الصرف بالذهب التي قام عليها نظام بريتون وودز.

### II-3: نظام الصرف المعوم:

عقب صدور القرار الأمريكي بالتوقف عن تحويل الدولار إلى ذهب خرجت معظم أسعار الصرف عن حدود الهامش المسموح به في نظام بريتون وودز +1% و-1% وأصبحت في الواقع عائمة أي أنها أصبحت تتحدد وفقا قوى العرض والطلب.

وقد سادت ظاهرة اللايقين بنظام النقد الدولي ولمدة خمس أشهر تقريبا قبل الوصول إلى اتفاقية سميثونين في 18-12-1971. حيث اجتمع وزراء الدول الصناعية الكبرى وهي: أمريكا، بلجيكا، فرنسا، بريطانيا هولندا، السويد، كندا، اليابان، في معتمد 'سمثونيان' وأهم بنودها ما يلي:

- ✓ إلغاء الولايات المتحدة الضريبة التي فرضتها على وارداتها ونسبتها 10% وهو ما يعني عمليا تخفيض قيمة الدولار بنفس النسبة، وارتفاع سعر الذهب، الرسمي مكن 35 دولار للأوقية إلى 38 دولار.
- ✓ إعفاء أمريكا من التزامها بتحويل الدولار إلى ذهب عند الطلب.
- ✓ تسمية سعر الصرف الجديد الدولار الأمريكي بالسعر المركزي بدلا من سعر التعادل.
- ✓ السماح لأسعار الصرف الأخرى بالتقلب في حدود 2.55 صعودا وهبوطا من السعر المركزي بعد أن كانت هذه الحدود تمثل 1% صعودا أو هبوطا حسب اتفاقية بروتين وودز.
- ✓ تكوين لجنة من قبل صندوق النقد الدولي تتولى تقديم اقتراحات حول إصلاح النظام.

الملامح الرئيسية للنظام النقدي الراهن:

تشكيل لجنة العشرين: تم تشكيله في 1972-2-07 وبعد مرور سنتين في 1974 قدمت تقرير بعنوان "المخطط التمهيدي للإصلاح" في 1974-6-19 وكتفت بالإشارة إلى السمات الرئيسية لإصلاح نظام النقد الدولي وكانت كالتالي:

1- إقرار مبدأ المسؤولية المشتركة في تحقيق التوازن الخارجي وبالتالي يتعين العمل على إعادة النظر في حالة موازين المدفوعات، ليس فقط بالنسبة للدول ذات العجز، بل أيضا بالنسبة للدول ذات الفائض مع الأخذ في الحسبان الأوضاع الخاصة للدول النامية والدول المنتجة للبترو.

2- اقتراح حل وسط بين جمود نظام بريتون وودز من حيث الاحتفاظ بمبدأ أسعار التعادل الثابتة وبين نظام تعويم العملات فاقترحت اللجنة التوسع في مدى التقلبات من 1 إلى 2.25%.

3- بالنسبة لتسوية الحسابات الدولية رأت اللجنة أن تكون عن طريق أصول احتياطية لها قبول دولي عام وليس من خلق الدولة ذاتها كما كانت الحال بالنسبة للولايات الأمريكية التي كانت تمول العجز في ميزان مدفوعاتها بالدولار وهذه الأصول الاحتياطية قد تكون ذهبا أو حقوق السحب الخاصة أو عملات أخرى قابلة للتحويل.

4- وبالنسبة للسيولة الدولية من حيث كفايتها ومكوناتها فقد رأت اللجنة ضرورة زيادة الأهمية النسبية لحقوق السحب الخاصة وقيامها بالدور الرئيس في مكونات السيولة الدولية في المستقبل.

5- وبالنسبة للدول النامية وتمكينها من الحصول على قدر أكبر من الموارد الحقيقية رؤي أن يكون عن طريق زيادة إفادتها من نظام حقوق السحب الخاصة.

ثم في عام 1976 عقد مجلس محافظي صندوق النقد الدولي اجتماعا في "جمايكا" وتم فيه التعديل الثاني

لاتفاقية بريتون وودز ومن أهم ما تضمنه هذا التعديل ما يلي:

1- الاستقرار والحرية في نظام الصرف هما دعامة النظام الجديد فقد نصت هذه الاتفاقية على إن كل دولة من الدول الأعضاء أن تتعهد بالتعاون مع صندوق النقد الدولي ومع الدول الأخرى بوضع نظام مستقر لسعر الصرف

عن طريق تعديل سياساتها الاقتصادية والنقدية والمالية كما ن لكل دولة حرية اختيار الإجراءات الخاصة بالصراف كان تنسب قيمة عملتها في سوق الصراف والتقييد الوحيد هو عدم الاستناد إلى الذهب تحت أي شكل من أشكاله.

2- إنهاء الدور الرئيسي للذهب فالبنوك المركزية تستطيع أن تبيع وتشتري الذهب في السوق الحرة وفقا للأسعار السائدة ففي ظل نظام بريتون وودز كان محظور عليها شراء أو بيع الذهب في السوق الحرة بالسعر الرسمي هذا من ناحية ومن ناحية أخرى تم إلغاء السعر الرسمي بمعنى أنه لم يعد يحق للبنوك المركزية التدخل في السوق لتحقيق الاستقرار في سعر الذهب حيث يتعين عليها الأخذ بالسعر الذي تحدده السوق والموافقة عليه.

3- قيام صندوق النقد الدولي برد سدس من مخزونه الذهبي إلى الدول الأعضاء وتخليه عن سدس أخريباع في السوق الحرة عن طريق المزايدة على أن تخصص الزيادة في قيمته للدول المتخلفة بالإضافة إلى عدم التزامه ببيع الذهب للدول الأعضاء ولكن يمكنه التخلي عن حقوق السحب الخاصة بغرض حصول الدول على عملات أجنبية.

وكانت هذه الخطوة من إلغاء دور الذهب كأساس في نظام أسعار تعادل صرف العملات وإنهاء العمل بالسعر الرسمي للذهب وإنهاء استعماله من قبل صندوق النقد الدولي في معاملاته هو لدعم الدور الذي يمكن أن تلعبه حقوق السحب الخاصة في السيولة الدولية لتصبح الاحتياط الرئيس في نظام النقد الدولي فقد انخفضت نسبة الذهب في الاحتياطيات الدولية من 59% عام 1964 إلى 15% عام 1977.

4- أن تكون وحدة حقوق السحب الخاصة هي الأصول الاحتياطية الأساسية في نظام النقد الدولي

5- تدعيم سلطة الصندوق بإنشاء مجلس دائم للمحافظين يراد به الإشراف العام على النظام وتطويره ومراقبة تطور موازين مدفوعات مختلف الدول ومتابعة تطور حجم السيولة الدولية كما أن للصندوق وسائل ضغط يمكن ممارستها ضد الدول التي لا تنصاع لتعليماته.

ومنذ اتفاقية جمايكا أصبح التعويم هو السمة السائدة للعملات القوية و انتهى تماما عصر الثبات والاستقرار في أسعار الصراف وخرج الذهب من نظام النقد وأصبح سعره يتحدد بناء على أحوال الطلب والعرض.

وفي 1978 تم تعديل اتفاقية الصندوق بحيث جعلت أسعار الصراف العائمة أمراً مشروعاً وقللت من دور الذهب ودعمت دور حقوق السحب الخاصة في نظام النقد الدولي وزادت من الحصص في الصندوق من 29 مليار وحدة إلى 39 مليار وحدة.

وقد كان أهم تغيير متمثلاً في جعل تعويم أسعار الصراف عملاً مشروعاً وقد سمح ذلك للأقطار الأعضاء أن تختار من نظم بديلة عديدة لأسعار الصراف:

1 سعر صرف عائم حر.

2 تعويم مداريمك في ظلته التدخل في سوق العملة من قبل السلطات النقدية حسب مؤشرات يضعها الصندوق وتحت رقابته

3 سعر صرف ثابت يمكن في ظلته تحديد سعر التعادل في إطار حقوق السحب الخاصة أو أي موجود آخر ولكن ليس في إطار الذهب.

أما بالنسبة للدولار الأمريكي فقد تم تقليل دوره إلا أنه يبقى مع ذلك أكثر العملات الدولية استعمالاً في المعاملات وأكثر العملات التي يتم التثبيت بها في الأقطار النامية، فقد يبقى الدولار مستعملاً على نطاق واسع كما لا يزال الدولار أكثر العملات استعمالاً كعملة احتياطية دولية

يتبين من استعراضنا لتطور النظام النقدي الدولي أن هذا التطور جاء نتيجة لضغوطات البيئة التي كان يعمل في ظلها فالانتقال من نظام الذهب إلى نظام بريتون وودز تم لمعالجة عدم قدرة نظام الذهب على خدمة التجارة العالمية النامية واحتياجات اقتصاديات الدول المتقدمة مما تسبب في الكساد الكبير و أنظمة الحماية التي قلصت حجم التجارة الدولية وتخفيض أسعار الصرف التنافسي الذي سبب عدم استقرار نقدي انتهى بالحرب العالمية الثانية ومن ثم جاء الانتقال من نظام أسعار الصرف الثابتة (بريتون وودز) إلى أسعار الصرف المعومة (المرنة) لمعالجة عدم قدرة نظام بريتون وودز على استيعاب الوفرة النفطية في بداية السبعينات ونهايتها وما ترتب عليه من عجز هائل في موازين مدفوعات وموازنات العديد من الدول.